قربه ومكان قصده وكثير في الزمان نحو كان ذلك خفوق النجم وطلوع الثريا اى
وقت خفوق النجم ووقت طلوع الثريا وكثرته تقتضي القياس عليه ٠
المفعول معه ص ينصب تالي الواو ومفعولا معه ٠ في نحو
سرى والطريق مسرعه ش المفعول معه هو الاسم المنصوب بعد
واو بمعنى مع نحو سيري والطريق اى مع الطريق وهذا الباب مقيس على
الاصح وقد فهم ذلك من قوله ص من ما من الفعل وشبهه سبق ٠ ذا النصب
لا بالواو وفي القول الاحق ش ناصب المفعول معه اما فعل معه اما فعل نحو
استوى والماء والخشبة واما اسم يشبهه نحو زيد سائر والطريق ومذهب
سيبويه انه لا عمل فيه العامل المعنوي كاسم الاشارة وحرف التشبيه
والظرف المخبر به واجاز ابو علي في قول الشاعر هذا ردائي مطويا
وسربالا ٠ ان يكون العامل فيه هذا وذهب الجرجاني الى ان ناصبة الواو
نفسها لاختصاصها بالاسم ورد بانها لو كانت ناصبة لاتصل الضمير بها ولم
يشترط تقدم فعل او شبهه واليه اشار بقوله لا بالواو وفهم من قوله
سبق ان المفعول معه لا يتقدم على عامله وهذا متفق عليه واما تقدمه
على مصاحبته نحو استوى والخشبة الماء فمذهب الجمهور وهو الصحيح
منعه واجاز ابن جني ص وبعد ما استفهاما او كيف نصب ٠ بفعل كون
مضمر بعض العرب ش من كلامهم كيف انت وقصعة من ثريد وما
انت وزيد فرفع ما بعد الواو وعلى انها العاطفة وبعضهم نصب على انها
التي للمعيه وما قبلها مرفوع بفعل مضمر هو الناصب لما بعدها تقديره
كيف تكون وما تكون والصحيح ان كان المقدر ناقصة وكيف خبر مقدم وكذلك
ما واعلم ان الصالح لكونه مفعولا معه على ثلاثة اقسام قسم يجوز فيه
العطف والنصب على المعيه والعطف ارجح وقسم يجوز فيه الامران
والنصب على المعيه ارجح وقسم يمتنع فيه العطف فالاول هو ما امكن فيه

العطف بلا ضعف من جهه اللفظ ولا من جهه المعنى نحو قمت انا وزيد
وان شئت نصبت والثاني ما لم يمكن فيه العطف الا بضعف من جهه
اللفظ نحو قمت وزيدا الا ان العطف على الضمير المرفوع المتصل يعد توكيد
او فصل ضعيف او من جهه اللفظ كقولهم لو تركت الناقة وفصيلها
لرضعها فان العطف فيه ممكن على تقدير لو تركت الناقة تراضع فصيلها وترك
فصلها لرضاعها وهذا تكلف وتكثير عبارة فهو ضعيف والوجه
النصب على معنى لو تركت الناقة مع فصيلها والثالث هو ما لم يمكن فيه
العطف لمانع لفظي نحو ما لك وزيدا فان العطف على الضمير المجرور يعد
اعادة الجار ممتنع عند الجمهور او معنوي نحو بيرين والجمل مما لا يصلح
للمشاركة نحو هذا ونحو يجب فيه النصب على المعيه وممتنع فيه العطف وقد
اشار الى الاول بقوله ص والعطف ان يمكن بلا ضعف احق ٠ والى الثاني
بقوله والنصب مختار للنسق ٠ والى الثالث بقوله
والنصب ان لم يجز العطف يجب ٠٠ واما قوله واعتقد اضمار
عامل نصب ش فيحتمل وجهين احدهما ان يكون تخييرا فيما امتنع عطفه
من نصبه على المعيه ومن اضمار عامل حيث يصح اضماره كقوله تعالى فاجمعوا
امركم وشركاءكم فانه لا يصح جعله معطوفا لان اجمع بمعنى عزم ولا ينصب
الامر والكيد ونحوهما ولا ان يجعل شركاءكم مفعولا معه وان يجعله
مفعولا به بفعل مقدر تقديره واجمعوا من جمع لان جمع بمعنى ضم المتفرق
فنصب الشركاء ونحوه وقد حكى ان اجمع بمعنى جمع فعلى هذا يصح العطف
والثاني ان يكون تنويعا والمعنى ان ما امتنع فيه العطف نوعان نوع يجب فيه
النصب على المعيه ونوع يصير له عامل لان المعية فيه ايضا ممتنعة
ايضا كقوله علفتها تبنا وماء باردا فماء منصوب بفعل مضمر
تقديره وسقيتها ماء ولا يجوز عطفه لعدم المشاركة ولا نصبه على

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)